



صورة من الأرشيف للمستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت ورئيس الحكومة نتنياهو
(نقلًا عن "هآرتس")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

- المستشار القانوني للحكومة يقرر تقديم لوائح اتهام بحق نتنياهو بشبهة تلقي رشوة
والاحتيال وخيانة الأمانة 2
- ترامب يؤكد دعمه لنتنياهو 4
- إسرائيل ترفض نتائج تحقيق لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة اتهمت الجيش الإسرائيلي
بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في رده على تظاهرات "مسيرات العودة" في قطاع غزة 5
- حزب غانتس يتقدم على الليكود في الاستطلاعات 6

مقالات وتحليلات

- إيهود باراك: فصل انتهى، وفصل جديد يبدأ 7
- موتي طوخليلد: السؤال الكبير: كيف سيؤثر قرار مندلبليت على نتائج انتخابات
الكنيست؟ 9

متوفرة على موقع المؤسسة:

<http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

804959 - 814175 - 1 868387 (+961)

فاكس

1 814193 (+961)

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

[المستشار القانوني للحكومة يقرر تقديم لوائح اتهام
بحق نتنياهو بشبهة تلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة]

”معاريف“، 2019/3/1

أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفياحي مندلبليت مساء أمس (الخميس) أنه قرر تقديم لائحة اتهام بحق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشبهة تلقي رشوة في القضية المعروفة باسم ”ملف 4000“، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام بشبهي الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم ”الملف 1000“ و”الملف 2000“. وأضاف أنه قام بإبلاغ الجهات ذات العلاقة بذلك تمهيداً لعقد جلسة مساءلة لنتنياهو قبل تقديم لوائح الاتهام هذه، وذلك بعد الانتخابات العامة التي ستجري يوم 9 نيسان/أبريل المقبل.

وسيتهم نتنياهو بتلقي الرشوة في ”الملف 4000“ على خلفية قيامه بالدفع قداماً بمصالح رجل الأعمال شاول أولوفيتش المالك الرئيسي لشركة ”بيزك“ للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري ”واللا“ الذي يمتلكه أولوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين سيتم توجيه تهمة الرشوة إلى أولوفيتش وزوجته.

وفي ”الملف 1000“ ستوجه إلى نتنياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرنون ملتشين. ولن يتم توجيه أي تهمة ضد ملتشين في هذه القضية.

وستوجه تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة في ”الملف 2000“ على خلفية اتصالات جرت بين نتنياهو ومالك صحيفة ”يديעות أحرونوت“ وناشرها أرنون (نوني) موزس من أجل التضييق على صحيفة ”يسرائيل هيوم“ في مقابل قيام ”يديעות

أحرونوت" بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وسيتم اتهام موزس بالرشوة. وذكرت وسائل إعلام أن هذا الملف كان موضع خلاف في مكتب المستشار القانوني حيث رأى العديد من المسؤولين أنه يجب توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى نتنياهو بينما درس مندبلبيت إمكان عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة.

وفي أول ردة فعل على إعلان المستشار القانوني وصف حزب الليكود قرار مندبلبيت بأنه ملاحقة سياسية.

ونفى نتنياهو ارتكاب أي مخالفة، وأكد أن التحقيقات ضده هي حملة صيد ساحرات تهدف إلى إطاحته وإطاحة حكم اليمين ويشترك فيها اليسار ووسائل الإعلام والشرطة، الذين يضغطون على المستشار القانوني الضعيف، واتهم هذا الأخير بالخضوع لهم.

ودعت أغلبية أحزاب المعارضة نتنياهو إلى الاستقالة، فيما أعلنت أغلبية أحزاب اليمين استمرار دعمها لنتنياهو لتولي رئاسة الحكومة المقبلة في إسرائيل.

وأعلن حزب "اليمين الجديد" الذي يتزعمه الوزيران نفتالي بينت وأييلت شاكيد دعمهما المطلق لنتنياهو، وأكد أنه سيوصي رئيس الدولة بأن يعيد نتنياهو تشكيل الحكومة المقبلة بعد انتهاء الانتخابات العامة.

وقال رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان إن إمكانية براءة نتنياهو من التهم المنسوبة إليه واردة، وأكد أن من حق نتنياهو الاستمرار في خوض الانتخابات طالما لم تتم إدانته بالتهم المنسوبة إليه.

في المقابل قال رئيس حزب العمل آفي غباي إن على نتنياهو ترك منصبه فوراً، وأكد أن نتنياهو يسيء إلى إسرائيل ويدمر كل شيء لإنقاذ نفسه.

كما دعا رئيس تحالف "أزرق أبيض" بني غانتس نتنياهو إلى الاستقالة من منصبه فوراً، وأكد أنه لن ينضم إلى حكومة برئاسة نتنياهو بعد الانتخابات.

وقال حزب ميرتس إنه يعمل لعقد جلسة خاصة في الكنيست من أجل نقاش قرار المستشار القانوني.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا ردت في وقت سابق أمس طلب التماس لحزب الليكود طالب بمنع المستشار القانوني للحكومة من نشر قراره بشأن ملفات الفساد التي تحوم حول نتنياهو.

وتعقيباً على هذا القرار اتهم الليكود المحكمة العليا بعدم منع اليسار من التدخل السافر في الانتخابات.

وجاء في طلب الالتماس أن إعلان المستشار القانوني عن نيته نشر قراره جاء نتيجة ضغوط من طرف اليسار الذي يسعى لإسقاط حكومة اليمين بطرق أخرى لا عن طريق صندوق الاقتراع. وطلب حزب الليكود من المحكمة إرجاء نشر قرار المستشار القانوني إلى ما بعد إعلان نتائج الانتخابات، واعتبر أن نشر القرار في هذا الوقت قد يؤثر في نتائج الانتخابات لمصلحة أحزاب المعارضة.

[ترامب يؤكد دعمه لنتنياهو]

”هآرتس“، 2019/3/1

أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب دعمه لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وقال ترامب، في سياق مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الفيتنامية هانوي في ختام اجتماعاته مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون أمس (الخميس)، إن نتنياهو رئيس حكومة ممتاز ورائع وقوي وذكي.

وأكد ترامب أن هناك فرصة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وأشار إلى أنه سيكون سعيداً بالتوصل إلى اتفاق بين الجانبين.

وجاء دعم ترامب هذا رداً على سؤال بشأن موقفه من إعلان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية نيته تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو في جميع قضايا الفساد المنسوبة إليه.

[إسرائيل ترفض نتائج تحقيق لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة
اتهمت الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية
في رده على تظاهرات "مسيرات العودة" في قطاع غزة]

موقع YNET، 2019/2/28

أعلنت إسرائيل رفضها نتائج التحقيق التي توصلت إليها لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة أمس (الخميس) بعد قيامها بتقصي وقائع رد الجيش الإسرائيلي على تظاهرات "مسيرات العودة" التي بدأت في منطقة الحدود مع قطاع غزة في آذار/مارس 2018 وأكدت فيها أن هناك أدلة على أن الجيش ارتكب جرائم ضد الإنسانية في رده على هذه التظاهرات، ووصفت النتائج بأنها عدائية وخادعة ومنحازة.

وقال القائم بأعمال وزير الخارجية يسرائيل كاتس في بيان صادر عنه أمس إن إسرائيل ترفض التقرير رفضاً تاماً. وأضاف أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تنكر حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وواجبها في الدفاع عن سكانها وحدودها من الهجمات العنيفة.

وأشار تحقيق اللجنة الدولية إلى أن قناسة الجيش الإسرائيلي استهدفوا أشخاصاً كان يظهر بوضوح أنهم أطفال وعاملون طبيون وصحافيون، وأكد أن هناك أسباباً منطقية تدعو إلى الاعتقاد بأن الجنود الإسرائيليين قتلوا وأصابوا فلسطينيين لم يكونوا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، ولم يشكلوا تهديداً وشيكاً.

ورفض التحقيق تأكيدات إسرائيل أن التظاهرات كانت تهدف إلى إخفاء أعمال إرهابية، وشدد على أن التظاهرات كانت مدنية في طبيعتها، ولها أهداف سياسية

محددة. وأضاف أنه بالرغم من وجود عدد من أعمال العنف المحددة، فقد وجدت اللجنة أن التظاهرات لم تشكل حملات قتالية أو عسكرية. وقال رئيس لجنة التحقيق سانتياغو كانتون إن الجنود الاسرائيليين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني، وأكد أن بعض هذه الانتهاكات يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وعلى إسرائيل التحقيق فيها فوراً.

وقامت هذه اللجنة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالتحقيق في انتهاكات محتملة منذ بداية الاحتجاجات يوم 30 آذار/مارس حتى يوم 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وقالت اللجنة إنها أجرت 325 مقابلة مع ضحايا وشهود عيان وغيرهم من المصادر، وراجعت أكثر من 8000 وثيقة. واطّلع أعضاء اللجنة على صور التقطتها طائرات من دون طيار، وكذلك على العديد من المواد السمعية والبصرية. وأشارت اللجنة إلى أن السلطات الإسرائيلية لم ترد على الطلبات المتكررة من اللجنة لتقديم معلومات لها وللسماع لها بالدخول إلى إسرائيل والمناطق الفلسطينية.

حزب غانتس يتقدم على الليكود في الاستطلاعات

”يسرائيل هيوم“، 2019/3/1

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة ”يسرائيل هيوم“، قبل صدور قرار المستشار الحكومي بشأن توجيه لائحة اتهام إلى نتنياهو، ازدياد الفجوة التي تفصل بين حزب ”مناعة لإسرائيل“ بزعامة غانتس وحزب الليكود بزعامة نتنياهو. وتبين من نتائج الاستطلاع أنه لو جرت الانتخابات اليوم لحصل حزب غانتس على 38 مقعداً والليكود على 29 مقعداً. وقد احتل المركز الثالث اتحاد أحزاب اليمين مع 9 مقاعد، وحصل حزب اليمين الجديد برئاسة نفتالي بينت على 8 مقاعد، بينما حصل كل من حزب العمل والقائمة العربية التي يتزعمها الطيبي

على 7 مقاعد كل واحد منها، وحزب شاس ويهودت هتوراه وحركة ميرتس على 6 مقاعد.

من الأمور اللافتة كانت الإجابة التي أعطاها ناخبو حزب غانتس عندما سئلوا لصالح أي حزب صوتوا في الانتخابات الماضية: 10% صوتوا سابقاً لصالح الليكود، و58% صوتوا لحزب العمل، و17% صوتوا لصالح حزب كلنا، و13% صوتوا للقائمة المشتركة.

مقالات وتحليلات

إيهود باراك - رئيس حكومة سابق
"هأرتس"، 2019/2/28

فصل انتهى، وفصل جديد يبدأ

- أخيراً جرى حسم. اليوم كان يوماً حزيناً، ومهماً، يوم أسئلة صعبة، وفيه ما يستوجب "ملاحظة تحذير".
- أولاً، هذا يوم حزين، لأنه لأول مرة في تاريخنا يحال رئيس حكومة على المحاكمة، مع مراعاة خضوعه لجلسة مساءلة [بعد الانتخابات] في مجموعة جرائم فساد خطيرة تتضمن رشى واحتيالاً وخيانة الأمانة، والتي من شأنها تفكيك أسس المجتمع الصحيح، وذلك كله على حسابنا كمواطنين إسرائيليين. هذا يوم حزين بالنسبة إلى الدولة، وإلى المعسكر السياسي الذي يتزعمه نتنياهو، وإلى شخص نتنياهو وعائلته، وهو شخص له أيضاً حقوق، لكنه اختبر أمس الخطوة الأولى في المسار المؤلم لنزوله النهائي عن المنصة.
- ثانياً، هذا يوم مهم، لأن سلطة القانون انتصرت، حتى لو بصورة واهية

جداً ومع كثير من العيوب ومن علامات الاستفهام، لكن القانون في هذه المرحلة انتصر. هذا يوم مهم، لأن المعيار العام لما هو مسموح القيام به ومبدأ المساواة أمام القانون لا يتبلوران في وعي الناس إلا نتيجة أحداث محزنة ومؤلمة تبقى محفورة في الذاكرة الجماعية وترسم حدود المسموح والممنوع للأجيال المقبلة.

- ثالثاً، هذا يوم أسئلة صعبة، من جهة، لأن عشرات الأشخاص المهنيين - محققي الشرطة والمفوض العام روني أليخ والمدين العامين وعلى رأسهم ليئات بن آري بالإضافة إلى شاي نيتسان - أظهروا جميعاً نزاهة وصلابة مهنية، ولم يتراجعوا أمام الضغوط، وأوصوا على أساس المادة الموجودة، وبشجاعة وتقريباً كرجل واحد، بتقديم ثلاث لوائح اتهام فساد ضد رئيس الحكومة. وهم يستحقون كل الثناء.
- من جهة أخرى، ألم يكرروا على آذاننا مرات لا تحصى في السنتين الأخيرتين أن لا داعي للقلق، وأن القرار سيتخذ فقط بالاستناد إلى الأدلة التي ستقدم إلى المستشار من دون خوف ومن دون تحيز؟ ماذا يمكن أن نفهم في هذه الحالة من حقيقة أن أفيحاي مندلبليت تقريباً وحده قلب الأمور رأساً على عقب؟
- هل بن آري ونيتسان وعشرات المدعين العامين كانوا على خطأ؟ وهل فقط المستشار، الذي عين في منصبه بعد أن رفضت القاضية التي توجهوا إليها التعهد بإغلاق ملفات، والذي كان في السنوات الثلاث التي سبقت التحقيقات سكرتيراً لحكومة نتنياهو والممثل السياسي الأقرب والأكثر ولاء له - مندلبليت، الذي قد يكون شخصياً متورطاً في اتخاذ القرارات التي يجري التحقيق فيها اليوم - هو الذي يتخذ قراراً مخالفاً تخفيف التهمة من التورط في ملفي فساد كبيرين وتحويلها إلى جنحة خيانة أمانة؟
- وأخيراً، في نهاية الأمر، سيتم توجيه لوائح اتهام، وأعتقد أنه ستجري محاكمة. لكن هذه هي معركة واحدة في حرب لم تنته على صورة دولة إسرائيل. فالمستشار القانوني وأتباعه سيتعرضون للضغوط والتلاعب والتهديدات، وسيحتاجون إلى غطاء شعبي، إلى جانب مطالبة صارمة

بألا يتراجعوا . مندبليلت الذي قرر أن يوجه إلى نتنياهو لائحة اتهام في الملف 2000 بالاحتيال وخيانة الأمانة فحسب، يخاطر بصورة كبيرة بإضعاف أو حتى تمييع ملف 4000.

- في الخلاصة، هنا فصل انتهى، واليوم يبدأ فصل جديد. أنا أثق بجهاز القضاء لدينا وأثق بناخبي الليكود، الذين هم في معظمهم مواطنون مخلصون ووطنيون صادقون ومستقيمون يحترمون سلطة القانون. كما أثق بأن نتنياهو سيهزم في الانتخابات القريبة وأن القانون سيطبق. لكن سواء حدث ذلك أم لا، المطلوب منا جميعاً ألا نغفو مجدداً. وسيكون هذا طريقاً مؤلماً وطويلاً، لكن إسرائيل حبيبتنا ستخرج منه بحالة جيدة وسليمة وأكثر قوة.

موتي طوخليلد - محلل سياسي
"إسرائيل هيووم"، 2019/3/1

السؤال الكبير: كيف سيؤثر قرار مندبليلت على نتائج انتخابات الكنيست؟

- بعد دفاع نتنياهو عن نفسه، وهجوم المعارضة، بقيت المنظومة السياسية في مواجهة سؤال واحد: إلى أي حد سيكون قرار المستشار القانوني للحكومة مندبليلت حاسماً بالنسبة إلى نتائج الانتخابات؟ الصحيح حتى الآن على ما يبدو أنه ليس لدى أحد أي فكرة.
- مؤيدو نتنياهو، الذين يعتقدون أن الجهاز القضائي تحالف مع اليسار وقررا معاً ملاحقة نتنياهو حتى إسقاطه، ليس فقط لم تشكل لائحة الاتهام التي أصدرها المستشار بالأمس مفاجأة لهم، بل إنهم أيضاً ازدادوا تمسكاً بموقفهم السابق. ما هو على المحك عدة عشرات من المقاعد [في الكنيست التي سيوفرها لنتنياهو] الذين سيضعون في الانتخابات المقبلة بطاقة "ماحل"، حتى لو فُتح من الآن وحتى موعد الانتخابات مائة تحقيق جديد ضد نتنياهو. القرار الصادر في الأمس لن يؤثر

بالتأكيد على هؤلاء.

- في المقابل، أولئك الذين يعارضون نتنياهو وينتظرون سقوطه، لم يكونوا بحاجة في أمس إلى مندبلية ولائحته التفصيلية للاتهام المؤلفة من 56 صفحة كي يفكروا بأنه يجب على نتنياهو أن يرحل. في هذه الحالة أيضاً ما هو على المحك بضع عشرات من المقاعد [التي ستنتج عن تصويت] الذين سيصوتون في جميع الأحوال مع المعارضة، وكانوا سيفعلون ذلك حتى لو أن مندبلية برأ نتنياهو بالأمس من أي تهمة.
- في مثل هذه الحالة، فإن التأثير سيلحق في الأساس أولئك الذين حتى الآن أيدوا رئيس الحكومة، ولكن مندبلية نجح في أمس في إحداث شرح في جدار دعمهم. أولئك الذين اعتقدوا أن الشرطة والنيابة العامة وكل الآخرين الذين اهتموا بتحقيقات نتنياهو كانت لديهم اعتبارات غريبة، ولكنهم يتقون بكلمة مندبلية، وإذا قرر أن نتنياهو فاسد، فإن هذا على ما يبدو هو الحقيقة.
- هذه المجموعة من المفترض أن تغادر منذ هذا الصباح الليكود وهذا يمكن أن يظهر في استطلاعات الرأي المقبلة. وليس لدى أحد فكرة عن حجم هؤلاء الأشخاص. من هم هؤلاء الأشخاص الذين حتى الآن أيدوا نتنياهو، رغم كل الشكوك والتحقيقات والتسريبات التي كانت معروضة أمامهم منذ أشهر طويلة، والذين منذ يوم أمس تخلوا عنه وقرروا بأنه لم يعد من الممكن بالنسبة إليهم أن يكون رئيساً للحكومة؟ هل المقصود ألف شخص؟ عشرات الآلاف؟ مائة ألف؟ لا أحد يعرف. والاستطلاعات المقبلة هي التي ستحدد ذلك.
- هناك أيضاً ظاهرة معاكسة. أولئك الذين لم يفكروا في انتخاب نتنياهو، وقرروا في أمس أن يفعلوا ذلك، لأن الملاحظات مبالغ فيها، والتعليقات في استديوهات التلفزيون تشعرهم بالسقم. هم لا يقبلون أن يعطيهم أحد دروساً، وأن يحاول أن يفرض عليهم صدمة مصطنعة، أو أن يخلق انطباعاً بأن الديمقراطية الإسرائيلية ماتت بالأمس. يوجد أشخاص من هذا النوع، لكن ليس من الواضح ما هو عددهم.
- الاستطلاعات المقبلة ستكون مهمة بصورة خاصة. يجب ألا نراقب فقط

المعركة بين الليكود وبين قائمة أزرق أبيض، بل أيضاً أن نراقب الكتل. ناخبون من الليكود يمكن أن يجتازوا الخطوط وأن يعرضوا للخطر الائتلاف اليميني المقبل.

- قرار المستشار القانوني سيؤثر أيضاً على تركيبة الحكومة المقبلة. إذا فاز نتنياهو، لا شك أن الشكوك ستكون موجودة في صلب المفاوضات الائتلافية التي سيجريها. ليس واضحاً ما هي الأدوات السياسية التي سيحاول تأمينها لنفسه في اليوم التالي لتأليف الحكومة، لكن من الواضح أن جزءاً مهماً من الخطوط الأساسية للحكومة المقبلة سوف تتطرق إلى القضية.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

مدينة البرتقال، يافا: حضارة ومجتمع 1700-1840

المؤلف:

محمود يزبك، من سكان مدينة الناصرة، ومحاضر في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة حيفا. يدرّس التاريخ الفلسطيني في الجامعة، ورئيس مجلس إدارة مركز عدالة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في أراضي الـ 48. درس التاريخ في جامعة حيفا والجامعة العبرية وجامعة أوكسفورد. كتب مجموعة من الكتب ونشر عدداً كبيراً من الأبحاث والدراسات التي تهتم بمناحي التاريخ الفلسطيني بصورة عامة والتاريخ الاجتماعي بصورة خاصة وبلغات متعددة.

يروى الكتاب نهضة يافا في العصر الحديث حين أخذت الحياة بالعودة إليها بالتدريج مع القرار العثماني في أواخر القرن السابع عشر بإعادة إعمار مدن الموانئ وضمها يافا.

وبسبب موقع يافا الاستراتيجي وأهمية مينائها تعرضت المدينة لضربات قاسية، وعاث فيها الاحتلال الفرنسي بقيادة نابليون دماراً وخراباً وقتلاً.

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأ محمد باشا أبو المرق مسيرة البناء، واستمر فيها وباندفاع كبيرة حاكمها الشهير محمد باشا أبو نبوت الذي أهداها قبلة الحياة. واستمرت مسيرة التطور حتى تموضعت المدينة على الخريطة الفلسطينية كأهم حواضرها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى أن داهمتها النكبة ودمرتها السلطة الإسرائيلية بعد أن هجرت أهلها ومحت معظم معالمها.

يتتبع الكتاب مراحل تطور يافا حتى سنة 1840 وكيفية تشكل أنماطها الاجتماعية ومقوماتها الاقتصادية. وإضافة إلى مينائها الذي شكل مدخلاً لوسط فلسطين وجنوبها، فقد حبتها الطبيعة بأرض خصبة ووفرة بالمياه. وتوجهت الاستثمارات نحو زراعة البيارات التي غطت مساحات واسعة من محيط المدينة في الاتجاهات كافة، حتى أصبح برتقال يافا وبياراتها علامة فارقة للمدينة، وأهم مصادر ثروتها، وأكبر محرك لاقتصادها. يروي الكتاب هذه الأحداث معتمداً على سجلات محكمة يافا الشرعية، أكثر المصادر المحلية غنى بالمواد الاجتماعية.

